الإستدلال بلفظ كل في صيغ العموم وبيان مرتبتها عند الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- في كتابه البحر المحيط

The Use of the Term "Kull" as an Expression of Generality and Its Ranking According to Imam Al-Zarkashi – May Allah Have Mercy on Him – in His Book Al-Bahr Al-Muheet

م.د. أحمد حسن محسن

M.D. Ahmed Hassan Mohsen

تدريسي في الجامعة العراقية / كلّية العلوم الإسلامية / قسم الشريعة

Teaching at the Iraqi University/ College of Islamic Sciences

Sharia Department

Emil: ahmedhmohalgburi@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث

عنوان البحث: الاستدلال بلفظ كل في صيغ العموم وبيان مرتبتها عند الزركشي -رحمه الله تعالى- في كتابه البحر المحيط.

خطة البحث: اشتملت خطة البحث على ثلاثة مباحث، وفي كل مبحث ثلاثة مطالب.

أهم النتائج:

١- كان الإمام الزركشي رحمه الله تعالى من كبار العلماء الفضلاء وكان موسوعة علمية.

٢- يعد كتاب البحر المحيط جامعاً لما سبقه من المؤلفات الأصولية، وفي هذا الكتاب جميع المسائل المتعلقة بأصول الفقه.

٣- قسّم الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- وألفاظ العموم التي ذكرها «الذي يفيد العموم إما أن يفيده من جهة اللغة، أو العرف، أو العقل.

٤- ذكر الإمام الزركشي رحمه الله تعالى أن «كل» هي من أقوى صيغ العموم عنده؛ لأنها تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع.

٥- استدل الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- في تحليليه للفظ «كل» من كتب اللغة، وكلام الأصوليين والفقهاء -رحمهم الله تعالى جميعا- وبيّن مرتبتها.

التوصيات:

أوصي الباحثين في هذا العلم الحنيف أن يطلعوا ويدرسوا هذا الكتاب (البحر المحيط) لأنه بحر في مجاله، محيط في كل الأقوال التي ذكرها العلماء في كتبهم، بعضها حققت وطبعت، وبعضها لم تحقق ولم تطبع لحد الآن.

Research summary:

Title of the Research: The Use of the Term "Kull" as an Expression of Generality and Its Ranking According to Imam Al-Zarkashi – May Allah Have Mercy on Him – in His Book Al-Bahr Al-Muheet

Research Outline: This study is divided into three main sections, each comprising three subsections. It aims to explore the linguistic and juristic implications of the term "kull" as a universal expression and to clarify its significance and status in the field of Usul al-Fiqh (principles of Islamic jurisprudence), specifically through the lens of Imam Al-Zarkashi's renowned work Al-Bahr Al-Muheet.

Main results:

· Imam Al-Zarkashi – may Allah have mercy on him – was one of the distinguished scholars of his time, known for his vast knowledge and encyclopedic grasp of various Islamic sciences.

· His book Al-Bahr Al-Muheet is considered a comprehensive reference that brings together previous works in the field of Usul al-Fiqh. It addresses nearly every issue related to this discipline, making it an essential source for scholars and students alike.

· Imam Al-Zarkashi categorized expressions denoting generality into three types: those derived from language (lugha), customary usage (ʿurf), and reason (ʿaql).

· He identified the term "kull" as one of the strongest expressions of generality. According to him, it encompasses all entities: rational and irrational beings, masculine and feminine, singular, dual, and plural forms.

· In his analysis of the term "kull", Imam Al-Zarkashi drew upon authoritative linguistic sources, as well as the writings of earlier jurists and scholars of Usul. He presented a comprehensive discussion of its implications and its ranking among other expressions of generality.

Recommendation:

I strongly advise researchers in the field of Usul al-Fiqh to study Al-Bahr Al-Muheet,

as it is indeed an ocean in scope and encyclopedic in its coverage. It contains the opinions of numerous scholars, some of which have been published and verified, while others remain in manuscript form, awaiting editing and publication.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأمم محمد المصطفى وعلى آله وصحبه أهل الوفاء والكرم. وبعد:

فإن علم أصول الفقه يُعدُّ من أعلى العلومِ الشرعية قدراً، وأكثَرُها نفْعَاً، وأعلاها شَرفاً وذكْرَاً؛ لأنَّهُ أصْعبُ العلومِ مدارك، وأدقها مسالك، إذ يُعَدُّ مثار الأحكامِ الشرعيةِ، ومنار الفتوى الفَرعيّةِ، والعُمْدَة بالاجتهادِ.

ولما كان لهذا العلم فضله وأهميته أحببت المشاركة بكتابة بحث فيه، وأدرس جزئية منه وهو لفظ كل ودلالاتها عند الزركشي -رحمه الله تعالى- في كتابه البحر المحيط، ولما كان كتاب «البحر المحيط في أصول الفقه» اسماً على مسمى، وهو الجامع لمسائله اخترته على ذلك، خصوصاً أن مؤلفه التزم الدقة في نقل آراء النحويين والاصوليين، وصوّب النقل المختلف عن بعض أربابه، يقول مؤلفه: (ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيهاً على خلل ناقل وما تضمنه من المآخذ والمقاصد)[1].

ويقول أيضاً: (إذا رأيت في كتابي هذا شيئا من المنقول، فاعتمده فانه المحرر والمقبول) [2].

وقد وضعت عنواناً لهذا البحث (الاستدلال بلفظ كل في صيغ العموم وبيان مرتبتها عند الزركشي -رحمه الله تعالى- في كتابه البحر المحيط)، وقد جاء بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له وخطتي فيه.

المبحث الأول: تعريف العام وبيان لفظ كل الزركشي -رحمه الله تعالى- ونبذه عن حياته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: تعريف العموم وألفاظه عند الأصوليين.

المطلب الثاني: لفظ «كل» من حيث اللغة والدلالة.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (١/٦-٧).

(٢) المصدر نفسه (٦/٣٢٨).

المطلب الثالث: نبذة عن الزركشي وكتابه البحر المحيط، وفيه فرعان:

الفرع الأول: حياة الزركشي -رحمه الله تعالى-.

الفرع الثاني: نبذه عن كتابه البحر المحيط.

المبحث الثاني: لفظ «كل» في البحر المحيط، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مواضع ذكر لفظ «كل» في البحر المحيط.

المطلب الثاني: تحليل طريقة الزركشي في عرض دلالة «كل».

المطلب الثالث: مرتبة «كل» مقارنة ببقية ألفاظ العموم عند الزركشي.

المبحث الثالث: أثر الاستدلال بلفظ «كل» عند الزركشي -رحمه الله تعالى-، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نماذج من الاستدلال الفقهي المعتمد على «كل».

المطلب الثاني: مناقشة الزركشي للأقوال المخالفة لدلالتها.

المطلب الثالث: الترجيح في دلالة «كل».

وأسأل الله تعالى ان يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وسائر أعمالي، وان يرضى عني وعن إخواني، وان ينفعنا به وينفع المسلمين، وان يكتب له القبول في العالمين، انه هو السميع العليم.

المبحث الأول
تعريف العام وبيان لفظ كل الزركشي -رحمه الله تعالى- ونبذه عن حياته

المطلب الأول: تعريف العموم وألفاظه عند الأصوليين.

العام في اللغة:

العامُّ لغة: الشامل، وهو ضد الخاص وخلافه [١]. والعامَّة ضد الخاصَّة، وعَمَّ الشيء يَعُمُّ بالضم عُمُومًا؛ أي: شَمِل الجماعةَ، يقال: عَمَّهم بالعطِيَّة، والعَمَمُ، محرَّكةً: عِظَمُ الخَلْقِ في الناسِ وغيرِهم، والتامُّ العامُّ من كلِّ أمرٍ، واسْمُ جَمْعٍ للعامَّةِ، وهي خلافُ الخاصَّةِ، وعَمَّ الشيءُ عُمومًا: شَمِلَ الجَماعَةَ؛ يقالُ: عَمَّهُم بالعَطِيَّةِ [٢].

وفي اللسان لابن منظور: عَمَّهُم الأَمرُ يَعُمُّهم عُمومًا: شَمِلهم؛ يقال: عَمَّهُمْ بالعطيَّة، والعامَّةُ خلاف الخاصَّة [٣].

تعريف العام في الاصطلاح: العام اصطلاحا: اللَّفْظُ الْمُسْتَغْرِقُ لِجَمِيعِ مَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ [٤].

---

(١) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، باب العين (٦٢٩/٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. مادة (عم) (١٨/٤). ومختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، مادة (ع م م)، (ص٢١٨).

(٣) لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ (فصل العين المهملة) (٤٢٦/١٢).

(٤) ينظر: الإشارة في أصول الفقه: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م (ص٣٣). ونفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م (١٧٣٨/٤). وشرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، تحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م، (٤٤٨/٢).

شرح التعريف:

قولهم: (لفظ) كالجنس في التعريف يدخل فيه كل ما يتلفظ به الإنسان، سواء كان مهملاً أم مستعملاً، مركبًا أم مفردًا، مستغرقًا أم غير مستغرق، عربيًّا أم غير عربي.

وقولهم: (يستغرق) الاستغراق هو التناول؛ لما وضع له اللفظ دفعة واحدة، وهو قيد في التعريف يخرج به المطلق؛ بأنه يوضع للأفراد، وإنما وضع للماهية، فلا يكون مستغرقًا لها؛ لأنه لم يوضع للأفراد.

كما يخرج به النكرة في سياق الإثبات، سواء أكانت مفردة نحو (رجل) أم مثناة نحو (رجلين) أم مجموعة نحو (رجال).

وقولهم: (جميع ما يصلح له) الذي يصلح له اللفظ هو ما وضع اللفظ له لغة، فالمعنى الذي لم يوضع له اللفظ لا يكون اللفظ صالحًا له.

فمثلاً لفظ (من) موضوع لمن يعقل، ولفظ (ما) موضوع لمن لا يعقل، فيترتب على ذلك أن تكون كلمة (من) صالحة للعاقل، وليست صالحة لغير العاقل، وأن تكون كلمة (ما) صالحة لغير العاقل، غير صالحة للعاقل.

فإذا استعملت (من) في العاقل، و(ما) في غير العاقل صدق على كل منهما أنه عام؛ لأنه استغرق الصالح له، وعدم صلاحية كل واحد منهما لغير ما وضع له لغة، لا يخرجه عن كونه عامًا فيما وُضِعَ له.

وقولهم: (بوضع واحد) متعلق بـ (يصلح) والباء، فيه للسببية؛ لأن صلاحية اللفظ لمعنى دون معنى سببها الوضع، ويجوز أن يكون حالاً من (ما) في قوله: (جميع ما يصلح له) ويكون المعنى أن: العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، حال كون هذا المعنى الذي يصلح له اللفظ قد ثبت بوضع واحد لا بأوضاع متعددة [1].

وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ)، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، الطبعة: الأولى، مطبعة سنده ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م (٣٣/١). والبحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، (٥/٤).

(١) نهاية السول شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، (ص ١٨١).

ألفاظ العموم:

وألفاظ العموم التي ذكرها الزركشي -رحمه الله تعالى-: «الذي يفيد العموم إما أن يفيده من جهة اللغة، أو العرف، أو العقل».

القسم الأول اللغة: على ضربين؛ لأنه إما أن يفيده بنفسه لكونه موضوعا له، أو بواسطة اقتران قرينة به.

والأول: أعني الذي يدل بنفسه نوعان: لأنه إما أن يكون شاملا لجمع المفهومات كلفظ «كل، وجميع، وأي «في حال الاستفهام والشرط؛ وإما أن لا يكون شاملا للكل، فإما أن يخصص بأولي العلم كلفظ «من «شرطا أو استفهاما، فإنها تختص بالعقلاء، وقد تستعمل في غيرهم للتغلب أو غيره؛ وإما أن يختص بغير العالمين، فإما أن يعمهم أو يختص ببعضهم؛ والأول «ما «الاسمية، فإنها تفيد العموم إذا كانت معرفة، نحو هات ما رأيت، فتفيد العموم فيما عدا العالمين من الزمان والمكان والجماد والإنسان، وقيل: إنها تتناول العالمين أيضا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ (١)، وقوله سبحانه: ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ (٢) ونحوه.

والثاني: أن يختص عموم بعضهم، فإما أن يختص بالأمكنة. نحو: أين تجلس أجلس، ومنه «حيث»، أو بالأزمنة نحو: متى تقم أقم.

الثاني: الذي بواسطة اقتران قرينة: ما يفيد العموم لغة لا بالوضع، بل بواسطة قرينة، فهو إما في جانب الثبوت ك «لام «التعريف التي ليست للعهد، ولام التعريف إنما تفيد الجنس إذا دخلت على الجموع أو على اسم الجنس المفرد، والجمع المضاف لهذين، نحو: عبيدي أحرار، وعبدي حر، وإما في جانب العدم، وهي النكرة في سياق النفي.

القسم الثاني العرف: الذي يفيد العموم عرفا

كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾(٣) فإنه يفيد في العرف تحريم وجوه الاستمتاعات التي تفعل بالزوجة والأمة، وليس ذلك مأخوذا من مجرد اللغة.

القسم الثالث العقل: الذي يفيده بطريق العقل وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون اللفظ مفيدا للحكم ولعلته. إما بصراحته وإما بوجه من وجوه الإيماءات، فيقتضي ثبوت الحكم أينما ثبت العلة.

---

(١) سورة الشمس [الآية: ٥].

(٢) سورة الكافرون [الآية: ٣].

(٣) سورة النساء [الآية: ٢٣].

وثانيهما: ما يذكر جوابا عن سؤال السائل، كما إذا سئل عمن أفطر، فقيل: من أفطر فعليه الكفارة، فيعلم منه أن كل مفطر عليه مثلها.

ثالثها: مفهوم المخالفة عند القائلين به، كقوله - عليه السلام -: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» (١)، فإنه يدل بمفهوم على أن مطل غير الغني ليس بظلم.

وهذا التقسيم ذكره الإمام فخر الدين الرازي وأتباعه، ولا يخلو بعضه عن نزاع، وليس شاملا لجميع الصيغ.

واعترض عليه القرافي بأن «من وما «لا يفيدان أيضا العموم إلا باستضافة شيء آخر إليهما، إما الصلة إن كانتا موصولين، أو المستفهم عنهما إن كانت استفهاميتين، أو الشرط والجزاء إن كانا للشرط، ولو نطق واحد «بمن، وما «وحدها، لم يفد كلامه شيئا، وكذلك «كل، وجميع «فلا بد من إضافة لفظ إليهما حتى يحصل العموم.

وهو اعتراض عجيب، لأنه لا يتوقف إفادة العموم عليهما، إنما يتوقف مطلق الإفادة في الجملة، وهذا لا يختص بصيغ العموم بل بجميع التراكيب.

وذكر النقشواني في ملخصه (٢) «أن المفيد للعموم لا يخرج عن ثلاثة أقسام: إما أن يكون بصيغة «كجميع، وكل، ومتى، وما «وإما بزيادة متصلة به كالمعرف ب «لام «الجنس من الجموع وأسماء الأجناس، أو بزيادة منفصلة يعني عن الكلمة أو ب «لا «النافية وغيرها من أدوات النفي.

وقال بعضهم (٣): هو قسمان: لأنه إما أن يفيد العموم بصيغته ومعناه بأن يكون اللفظ مجموعا والمعنى مستوعبا، سواء كان له مفرد من لفظه أو لا كالنساء، وإما عام بمعناه فقط، بأن يكون اللفظ مفردا مستوعبا لكل ما يتناوله، ولا يتصور عام بصيغة فقط، إذ لا بد من تعدد المعنى، وهذا العام معناه: إما أن يتناول مجموع الأفراد «كالقول والرهط «، وإما أن يتناول كل واحد نحو «من، وما».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٤/٣)، في باب الحوالة، حديث رقم (٢٢٨٧).

(٢) هو فخر الدين الرازي النقشواني الحنفي صاحب مخطوط (تلخيص المحصول وهو مختصر المحصول لفخر الدين الرازي) الذي لم يحقق، والمخطوط في الأزهر الشريف.

(٣) ينظر: أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) تحقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية [ت ١٣٩٥ هـ]، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند (وصورته دار المعرفة - بيروت، وغيرها). وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ) وبهامشه: «أصول البزدوي» [وقد تم وضعها بأعلى الصفحات في هذه النسخة الإلكترونية]، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، الطبعة: الأولى، مطبعة سنده ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م (١٥١/١).

المطلب الثاني: لفظ «كل» من حيث اللغة والدلالة.

لفظ «كل» هي من أقوى صيغ العموم، قال تعالى: ﴿ كُلُّ ٱمۡرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾(٢).

وقال لبيد (٣):

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل (٤)

وقال كعب بن زهير (٥).

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يومًا على آلة حدباء (٦) محمول

قال ابن النجار - رحمه الله -: «إن «كل» أقوى صيغ العموم» (٧) وقد علل البناني - رحمه الله - ابتداء السبكي بها عند الكلام على صيغ العموم بأنها أقوى الصيغ (٨).

ومدلولها الإحاطة بكل فرد من الجزئيات إن أضيفت إلى النكرة، أو الأجزاء إن أضيفت إلى معرفة، ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالوالد والولد، ومعناها التأكيد لمعنى

---

(١) سورة الطور [الآية: ٢١].

(٢) سورة القمر [الآية: ٥٢].

(٣) هو لبين بن ربيعة العامري أو عقيل، قدم على النبي -صلى الله عليه وسلم- في وفد قومه، فأسلم وحفظ القرآن الكريم، وهجر الشعر حتى زعموا أنه لم يقل بعد الإسلام إلا بيتًا واحدًا وهو:

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى لبست من الإسلام سربالا

توفي في أول خلافة معاوية - رضي الله عنه - سنة ٤١ هـ، وقد عاش كما قيل خمسًا وأربعين سنة ومائة، حتى قال بحق: ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس: كيف لبيد؟

ينظر: تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات (١٦ جمادى الآخرة ١٣٠٣ هـ/٢ إبريل ١٨٨٥ - ١٦ ربيع الأول ١٣٨٨ هـ/١٢ مايو ١٩٦٨)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة (ص: ٧٨).

(٤) قوله: «وكل نعيم لا محالة زائل» أي: نعيم دنيوي؛ لأن نعيم الآخرة لا يزول تفضلاً منه سبحانه وتكرمًا.

(٥) وهو أبو عقبة كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، دخل في الإسلام بعد أن أهدر الرسول – صلى الله عليه وسلم- دمه بسبب هجائه له -عليه الصلاة والسلام - وعفا عنه – صلى الله عليه وسلم- وأَمنه وخلع عليه بردته، فما زالت في أهله حتى اشتراها معاوية -رضي الله عنه منهم بأربعين ألف درهم، وتوارثها الخلفاء الأمويون، فالعباسيون حتى آلت مع الخلافة إلى بني عثمان، توفي - رحمه الله - سنة ٢٤ هـ. راجع تاريخ الأدب العربي (ص: ١٦٠).

(٦) الآلة: النعش، وقيل: «الحالة» والمراد بالحدباء: الصعبة الشديدة (لسان العرب مادة- حرب).

(٧) ينظر: شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد بن عبد الصديق الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، (ت٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م (١٢٣/٣).

(٨) ينظر: حاشية البناني على شرح الجلال (٤٠٩/٢).

العموم؛ ولهذا قال القاضي عبد الوهاب [١]: ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعم منها، ولا فرق بين أن تقع مبتدأ بها أو تابعة، تقول: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وجاءني القوم كلهم؛ فيفيد أن المؤكد به عام، وهي تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد. تقول: كل الناس، وكل القوم، وكل رجل، وكل امرأة[٢].

قال سيبويه: معنى قولهم: كل رجل: كل رجال، فأقاموا رجلا مقام رجال، لأن رجلا شائع في الجنس. والرجال الجنس، ولا يؤكد بها المثنى استغناء عنه «بكلا، وكلتا» ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، فلا يقال: جاء زيد كله [٣].

المطلب الثالث: نبذة عن الزركشي وكتابه البحر المحيط:

الفرع الأوّل: حياة الإمام الزركشي

أولا: اسمه وكنيته ولقبه

محمد بن بهادر بن عبد الله ويكنى بأبي عبد الله، ويلقب بـ (الزركشي) لأنه في صغره تعلم صنعة الزركش وبـ (بدر الدين) وبـ(الشافعي) وبـ (التركي) لأن أصول آبائه من الأتراك، وبـ(المصري) لأنه مصري المولد والوفاة [٤].

(١) القاضي عبد الوهّاب المالكي هو أبو محمد عبد الوهّاب بن نصر بن علي التغلبي البغدادي، أحد أعلام المذهب المالكي، ولد في بغداد، ونشأ بها، وتلقى العلم فيها عن أفاضل شيوخها، ووالده كان من العلماء ببغداد، وكان أخوه أديبا مشهورا. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م (٢٢٠/٧).

(٢) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م (٢٩٧/١).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م (٧٢/٢).

(٤) ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ط١ ١٤٠٧ ه. وطبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسني، تحقيق عادل نويهيض، (ت ١٠١٤ ه)، منشورات دار الافاق الجديدة، ١٩٨٢م، (١٦٧/٣). والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن

ثانياً: ولادته ونشأته

ولد الإمام الزركشي في مصر سنة (٧٤٥هـ) وعاش حياة متواضعة، وكان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم، لم يشتغل بالدنيا ولم يرغب بها، فنشأ منذ صغره محباً للعلم، فطلبه في مسقط رأسه بمصر، ثم رحل إليه بحلب ودمشق، وأخذ عن أعلام عصره، ثم عاد إلى القاهرة وقد جمع أشتات العلوم، وتفقه بمذهب الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى)، وكان منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وكان يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه أوراق يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه [١].

ثالثاً: شيوخه

أخذ الإمام العلم عن الكثير من علماء عصره، وسأقتصر على ذكر أشهر ثلاثة منهم:

١. جمال الدين الأسنوي: أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر القرشي الأموي المصري الشافعي، الإمام العلامة منقح الألفاظ ومحقق المعاني الفقيه شيخ الشافعية ومفتيهم ومصنفهم ومدرسهم في الديار المصرية، ولد بأسنا [٢] سنة (٧٠٤هـ)، وله مصنفات عدة منها (شرح المنهاج للبيضاوي، وكافي المحتاج في شرح منهاج النووي، وصل فيه إلى باب المساقاة) أكمله تلميذه الزركشي، توفي سنة (٧٧٢هـ) [٣].

٢. الحافظ ابن كثير، وهو إسماعيل بن كثير بن ضوء بن كثير عماد الدين أبو الفداء الإمام المفسر المحدث المؤرخ، ولد سنة (٧٠١هـ)، وله مصنفات كثيرة في أغلب العلوم، منها تفسير القرآن الكريم والبداية والنهاية في التأريخ، توفي سنة (٧٧٤هـ) [٤].

علي بن محمد بن بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، ط٢، (١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م)، (١٣٣/٥). وشذرات الذهب في اخبار من ذهب: لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (٣٣٥/٦). والأعلام: خير الدين الزركلي، دار للملايين، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٠م (٢٨٦/٦).

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي الشهبة (١٦٧/٣). والدرر الكامنة (١٣٣/٥). وشذرات الذهب (٣٣٥/٦).

(٢) أسنا: مدينة بمصر في الصعيد. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت (٢٨١/٩).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي الشهبة (٩٨/٣-١٠٠). وشذرات الذهب (٢٢٣/٦).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة (٤٤٥/١). والنجوم الزاهرة (١٢٣/١١).

٣. سراج الدين البلقيني، هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكتاني الشافعي، مجتهد عصره وعالم المائة الثامنة، ولد سنة (٧٢٤هـ)، حفظ القرآن العظيم وهو ابن سبع سنين، بارع في الفقه والأصول والحديث، وإليه رئاسة المذهب والإفتاء، وله مصنفات كثيرة، توفي سنة (٨٠٥هـ) (١).

رابعاً: تلامذته

تتلمذ على يديه أعلام عدة، منهم:

١. كمال الدين الشُّمُنِّي، هو محمد بن حسن بن محمد بن خلف الله الشُّمُنِّي، الأسكندري المالكي كمال الدين، اشتغل بالعلم في بلده، ومهر حتى صار عالماً، ثم قدم القاهرة وتقدم في الحديث وصنف فيه، وتخرج بالبدر الزركشي والزين العراقي ونظم الشعر الحسن ثم استوطن القاهرة، توفي سنة (٨٢١هـ) (٢).

٢. شمس الدين البرماوي، هو شيخ الإسلام العلامة المفنن، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني الأصل، البرماوي المصري ولد سنة (٧٦٣هـ) لازم الإمام الزركشي وتمهر به، ومن آثاره (شرح البخاري، وشرح العمدة، وله الألفية في الأصول وشرحها، وشرح خطبة المنهاج للنووي) توفي سنة (٨٣١هـ) (٣).

٣. الأميوطي، هو عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد اللخمي الأميوطي الأصل المكي الشافعي ولد بمكة سنة (٧٧٨هـ)، ونشأ فيها، وحفظ القرآن وسمع الكثير عن أبيه، ورحل إلى مصر، بعد وفاة أبيه ولقى الزركشي وأخذ منه، وكان إنسانا ثقة خيرا عفيفا، توفى سنة (٨٦٧هـ) (٤).

خامسًا: مؤلفاته

كان الإمام الزركشي من العلماء البارزين في التأليف والتصنيف؛ إذ اشتملت مؤلفاته فنوناً متعددة، كالفقه، والأصول، والحديث، والتوحيد، والمنطق والحكمة، وغير ذلك من المؤلفات، فقد حظيت مؤلفاته بالعناية والمكانة الكبيرة، وقد أوصلها الشيخ عبد القادر العاني والدكتور

---

(١) ينظر: شذرات الذهب (١٥/٧). والضوء اللامع (٨٥/٦).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (١٥١/٧).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي الشهبة (١٠١/٤). والضوء اللامع (٢٨١/٧).

(٤) ينظر: الضوء اللامع (١١٢/٦).

محمد تامر محررا كتابه البحر المحيط إلى أكثر من خمسة وأربعين مصنفا منها:

١. البحر المحيط في أصول الفقه [١].
٢. تشنيف المسامع بجمع الجوامع [٢].
٣. سلاسل الذهب في الأصول [٣].
٤. المنثور في القواعد [٤].
٥. البرهان في علوم القرآن [٥].
٦. التذكرة في الأحاديث المشتهرة [٦].
٧. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح [٧].
٨. شرح الأربعين النووية [٨].
٩. إعلام الساجد بأحكام المساجد [٩].
١٠. شرح التنبيه، للشيرازي [١٠].

وغيرها الكثير مما لا يتسع المجال لذكرها [١١].

---

(١) طبقات الشافعية (١٦٨/٣).

(٢) هدية العارفين في أسماء المؤلفين واثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، (ت١٣٣٩هـ)، طبعة إستانبول سنة ١٩٥١م (١٧٥/٦).

(٣) كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: للعالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، أعادت طبعة بالأوفسيت، مكتبة المثنى بغداد (٩٩٥/٢).

(٤) وهو مطبوع بتحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف، الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية.

(٥) ينظر: كشف الظنون (٢٤٠/١). وهدية العارفين (١٧٤/٦)، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ أبي الفضل إبراهيم، طبعة عيسى الحلبي وشركاه (٤ مجلدات).

(٦) هدية العارفين: (١٧٥/٦)، وهو مطبوع بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -١٩٨٦م.

(٧) الدرر الكامنة (١٣٤/٥). وطبقات المفسرين: محمد أحمد بن علي الداودي، (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة (٣٠٢/١).

(٨) ينظر: الدرر الكامنة (١٣٤/٥).

(٩) ينظر: هدية العارفين (١٧٤/٦). مطبوع بتحقيق: أبي الوفا المراغي، سنة ١٣٨٥هـ.

(١٠) ينظر: طبقات المفسرين للداودي (٣٠٢/١). وهدية العارفين (١٧٥/٦).

(١١) ينظر: طبقات الشافعية ابن قاضي شهبة (١٦٧/٣). والدرر الكامنة (١٣٣/٥). وشذرات الذهب في اخبار من ذهب: (٣٣٥/٦). وكشف الظنون (٩٩٥/٢). وهدية العارفين (١٧٥/٦). والأعلام للزركلي (٢٨٦/٦).

سادساً: وفاته

بعد هذه الحياة الحافلة بالعلم انتقل الإمام الزركشي إلى جوار ربه تعالى، وقد اتفق جميع من كَتَب عنه على أنه توفي يوم الأحد الثالث من شهر رجب الفرد سنة أربع وتسعين وسبعمائة، وله من العمر تسع وأربعون سنة، ودفن بالقرافة الصغرى بمصر [١]، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأجزل له العطاء والثواب.

الفرع الثاني: أهمية كتاب البحر المحيط

لكتاب البحر المحيط أهمية خاصة في علم الأصول من بين الكتب الأخرى لما يأتي:

١. يعد كتاب البحر المحيط جامعاً لما سبقه من المؤلفات الأصولية، وما بعده لا يخلو من الاستفادة منه، وبه اكتملت اركان علم الأصول، وفيه نضجت مباحثه وتمت مسائله، فقد تناول المؤلف في هذا الكتاب جميع المسائل المتعلقة بأصول الفقه، ابتداء ببعض المقدمات المرتبطة بهذا العلم، ومرورا بالأبواب التي هي من صميمه، وانتهاء بالقضايا المتعلقة بالاجتهاد والتقليد.

٢. زاد فيه الزركشي مسائل على من تقدمه تقدر بالمئات.

٣. ضم نوادر المسائل، ومتفرقات الغرائب.

٤. تحرير المسائل التي يجري فيها الخلاف بين المذاهب، بأن يورد الأقوال المختلفة ويناقشها، ويذكر أدلتها والراجح منها مع دليله.

٥. ركز على تحرير مذهب الإمام الشافعي، وخلاف أصحابه، وكذلك سائر المخالفين من أرباب المذاهب المتبوعة.

٦. توثيق الاقوال من مصادرها، والمسائل من مضانها، فنراه ينقل آراء لعلماء من كتبهم خصوصا عند التوهم في النقل عنهم.

٧. تصحيح بعض النقولات للعلماء، وهو مدار هذا البحث.

٨. أمانته العلمية الكبيرة في نقل الأقوال، ومن ذلك أنه ينقل الأقوال بعبارات أصحابها كما هي، دون تصرف منه.

قال الزركشي شارحاً طريقته في كتابه، ومبيناً مزاياه وأهميته: (وقد اجتمع عندي بحمد الله من مصنفات الأقدمين في هذا الفن ما يربو على المئين، وما برحت لي همة تهم في جمع أشتات

(١) ينظر: طبقات الشافعية بن قاضي شهبة (١٦٧/٣). والدرر الكامنة (١٣٣/٥).

كلماتهم وتجول، ومن دونها عوائق الحال تحول، إلى أن من الله سبحانه بنيل المراد، وأمد بلطفه بكثير من المواد، فمخضت زبد كتب القدماء، ووردت شرائع المتأخرين من العلماء، وجمعت ما انتهى إلي من أقوالهم، ونسجت على منوالهم، وفتحت منه ما كان مقفلا، وفصلت ما كان مجملا، بعبارة تستعذب، وإشارة لا تستصعب، وزدت في هذا الفن من المسائل ما ينيف على الألوف، وولدت من الغرائب غير المألوف، ورددت كل فرع إلى أصله وشكل قد حيل بينه وبين شكله، وأتيت فيه بما لم أسبق إليه، وجمعت شوارده المتفرقات عليه بما يقضى منه العجب، وإن الله يهب لعباده ما يشاء أن يهب، وأنظم فيه بحمد الله ما لم ينتظم قبله في سلك، ولا حصل لمالك في ملك، وكان من المهم تحرير مذهب الشافعي وخلاف أصحابه وكذلك سائر المخالفين من أرباب المذاهب المتبوعة ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك، والزلل في كثير من التقريرات والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتمالها على فوائد، وتنبيهاً على خلل ناقل وما تضمنه من المآخذ والمقاصد) [1].

ويقول أيضاً: (إذا رأيت في كتابي هذا شيئا من المنقول، فاعتمده فانه المحرر والمقبول)[2].

ويمكن القول بحق إن لهذا البحر المحيط له نصيب كبير من مسماه، فهو بحر في فنه، وفي فنون اخرى، فهو خزانة أصولية حفظت آراء كثيرٍ من المتقدمين الذين لم تصل الينا كتبهم، فهو مكتبة أصولية كاملة بحق.

(١) ينظر: البحر المحيط (١/٦-٧).

(٢) المصدر السابق (٦/٣٢٨).

المبحث الثاني
لفظ «كل» في البحر المحيط

المطلب الأول: مواضع ذكر لفظ «كل» في البحر المحيط:

ذكر الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- نقلا عن ابن السراج [١] أنه قال: والضابط أنها إما أن تضاف لفظا، أو تجرد عن الإضافة، وإذا أضيفت؛ فإما إلى معرفة، أو إلى نكرة، فهذه أقسام [٢]:

الأول: أن تضاف إلى النكرة، فيتعين اعتبار المعنى فيما أضيفت إليه، فيما لها من ضمير وخبر وغيره وإن كان المضاف إليها مفردا فمفردا ومثنى [٣] فمثنى، وكذلك الجمع والتذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [٤]، وقال جلّ شأنه: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [٥]، وقال سبحانه: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ﴾[٦]، وقوله جلّ وعلا: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾[٧]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[٨]. ومعنى العموم في هذا القسم

(١) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية. المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت (٣٣٩/٤).

(٢) راجع في هذه الأقسام كتب النحو: ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ (ص ٢٦١). وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر (٥٩٩/٢). وشرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) (٢٢٧٢٢٢-/٤).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، (٨٤/٤).

(٤) سورة الطور [الآية: ٢١].

(٥) سورة القمر [الآية: ٢٥]

(٦) سورة الإسراء [الآية: ١٣]

(٧) سورة الطارق [الآية: ٤]

(٨) سورة آل عمران [الآية: ١٨٥]، وسورة الأنبياء -عليهم السلام [الآية: ٣٥]، وسورة العنكبوت [الآية: ٥٧].

كل فرد لا المجموع، فإذا قيل: كل رجل، فمعناه كل فرد فرد من الرجال، وقد يكون الاستغراق للجزئيات بمعنى أن الحكم ثابت لكل فرد من جزئيات النكرة، قد يكون مع ذلك الحكم على المجموع لازما، كقوله: «كل مشرك مقتول» (١)، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «وكل مسكر خمر» (٢)، وقد لا يلزم، كقولنا: كل رجل يشبعه رغيف. وما ذكرنا من وجوب مراعاة ما أضيفت إليه مشروط بما إذا كان في جملتها، فإن كان في جملة أخرى جاز عود الضمير على لفظها أو على معناها، كقوله: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٨ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾(٣)، فراعى المعنى في الجميع لكونه في جملة أخرى، وعلى هذا فلا يرد اعتراض الشيخ أبي حيان (٤) على القاعدة ببيت عنترة (٥)

جـــادت عـلـيـه كـــل عـيـــن ثـرة فـتـركـن كـل حـديـقـة كـالـدرهـم (٦)

---

(١) هذا من فهم النص القرآني في قوله تعالى: {فاقتلوا المشركين} [التوبة: الآية ٥]، فإن هذا اللفظ يقتضي قتل كل مشرك. ينظر: الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية (مكة المكرمة) - دار البشائر الإسلامية (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م (١٨٨).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، (٥٢/٢) في باب النهي عن الانتباذ حديث رقم (١٨٤٤). والإمام مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، (١٥٨٧/٣) في باب كل خمر مسكر حديث رقم (٢٠٠٣).

(٣) سورة الجاثية [الآية: ٧-٩].

(٤) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، صاحب كتاب البحر المحيط في التفسير.

(٥) أَبُو اَلْفَوَارِسِ عَنْتَرَةُ بْنُ شَدَّادِ بْنِ قُرَادٍ اَلْعَبْسِيُّ (٥٢٥م - ٦٠٨م) فارِسٌ عَرَبِيٌّ نَجْدِيٌّ مُضَرِيٌّ، يُعَدُّ مِنْ شُعَراءِ المُعَلَّقات، ومِنْ أشهر شُعَراءِ مُدَّةِ ما قبل الإسلام. ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، حقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م (١٥١/٥).

(٦) معنى قوله (جادت عليه): أصابته بالجود، أي بالمطر الجود. يقال قد جيدت الأرض تجاد جودا. والجود من المطر: الذي يروى كل شيء ويرضى أهله. ويقال مطر جود بين الجود. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر

حيث قال: فتركن، وقياس ما قالوا: تركت، وجوابه ما سبق، ولأن الضمير يعود على العيون التي دل عليها كل عين، ولا يعود على كل عين ليفيد أن ترك كل حديقة كالدرهم ناشئ عن مجموع العيون، لا عن كل واحدة.

الثاني: أن يضاف إلى المعرفة، والأكثر مجيء خبرها مفردا كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ (١)، وقوله -عليه الصلاة والسلام- حكاية عن ربه: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ، إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ، إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ» (٢)، وقوله: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (٣)، ويجوز الجمع حملا على المعنى. وكلام الأصوليين يقتضي أن الحكم في هذه الحالة كما في التي قبلها من دلالتها على كل فرد، وأن دلالتها فيه كلية، واقتضى كلام بعض الأصوليين (٤) وابن مالك (٥) أن مدلولها في هذه الحالة المجموع فإنه جوز فيها اعتبار اللفظ

العرب (٣٥)]، الطبعة: الخامسة (ص ٣١٢). والبحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ (٣٩٠-٣٩١).

(١) سورة مريم -عليها السلام- [الآية: ٩٥]

(٢) صحيح مسلم: (١٩٩٤/٤)، في باب تريم الظلم، حديث رقم (٢٥٧٧).

(٣) صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة (١٢٠/٣)، في باب العبد راع، حديث رقم (٢٤٠٩).

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٨٦/٤).

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك (٦٠٠ هـ-٦٧٢ هـ) نسبةً إلى جيان - بفتح الجيم وتشديد الياء كذا ضبطها ياقوت وصاحب القاموس والمقري - بالأندلس التي بها ولد هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم (ألفية ابن مالك). ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م (٣٣٥/٥).

والمعنى؛ ولهذا جعل صاحب البديع [١] من الحنفية «كل الرجال» كلا مجموعيا[٢].

وقال ابن فورك [٣]: القائل: كل حبة من البر غير متقومة، صحيح، لأنه كلي عددي، بخلاف ما إذا قال: كل الحبات منه غير متقوم، فإنه غير صحيح؛ لأن المراد المجموع، وقد استضعف هذا منه، فإن «كل» إذا أضيف إلى معرفة جمع كانت ظاهرة في كل فرد كما دل عليه الأمثلة السابقة[٤].

وقد نقل ابن السراج عن المبرد[٥] في قول القائل: أخذت العشرة كلها، أن إضافة «كل» إلى العشرة كإضافة بعضها إليها، وأن الكل ليس المعنى الجزئي، وإنما الكل اسم لأجزائه جميعا المضافة إليه، واستحسن ابن السراج هذا الكلام من المبرد، وكأن مراد ابن الساعاتي[٦] إذا أريد بها المجموع، بدليل قوله أولا: قولنا كل شيء ليس معناه كل الشيء؛ فإن الأول: كلي عددي، والثاني: كلي مجموعي، فالخلل إنما جاء من تمثيله بعد ذلك بكل حبة من البر غير متقومة، وكل

(١) ينظر: فصول البدائع في أصول الشرائع: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي (ت ٨٣٤هـ)، تحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ (٢/٥٧-٦٨).

(٢) ينظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول للساعاتي (١/٢٥). والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، أصل التحقيق: ٣ رسائل دكتوراة - قسم أصول الفقه في كلية الشريعة بالرياض، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م (٥/٢٣٥١).

(٣) أبو بكر ابن فورك: الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ الصبهاني. ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢).

(٤) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ): شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م (٤/١٢٣٧).

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمُبَرِّد ينتهي نسبه بثمالة، وهو عوف بن أسلم من الأزد. (٢١٠ هـ/٨٢٥م، وتوفي عام ٢٨٥ هـ/٨٩٩م)، أحد العلماء الجهابذة في علوم البلاغة والنحو والنقد، عاش في العصر العباسي في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). ينظر: وفيات الأعيان (٤/٣١٣).

(٦) ابن السَّاعَاتي (٦٩٤ هـ ١٢٩٥ م) أحمد بن علي بن تغلب (أو ثعلب؟) مظفرُ الدين ابن الساعاتي: عالم بفقه الحنفية. ولد في بعلبكّ، وانتقل مع أبيه إلى بغداد فنشأ بها في المدرسة المستنصرية وتولى تدريس الحنفية (في المستنصرية). ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ١٧٥).

الحبات غير متقوم، وهذا جمع معرف بخلاف كل شيء فإنه مفرد معرف، والفرق بينهما ظاهر[١].

وقال بعض المتأخرين [٢]: الظاهر التفصيل بين أن يكون المعرفة مفردا أو جمعا، فإن كان مفردا كانت لاستغراق أجزائه، ويلزم منه المجموع، ولذلك يصدق قولنا: كل رمان مأكول. ولا يصدق: كل الرمان مأكول [٣] لدخول قشره، وإن كان جمعا احتمل أن يراد المجموع، كما في قولنا: كلكم يكفيكم درهم، وأن يراد كل فرد كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «كُلُّكُمْ رَاعٍ» [٤]، ولذلك فصله بعد، فقال: «السلطان راع، والرجل راع، والمرأة راعية» والاحتمال الثاني أكثر، فيحمل عليه عند الإمكان، ولا يعدل إلى الأول إلا بقرينة.

وإذا دخلت «كل» على ما فيه الألف واللام وأريد كل فرد، لأن ذلك جمع أو اسم جمع كالقوم والرهط، فهل نقول الألف واللام هنا تفيد العموم على بابها؟، و«كل» تأكيد لها؟، أو أنها لبيان الحقيقة، حتى تكون «كل» تأسيسا للعموم فيه نظر[٥]. والثاني أقرب من جهة أن «كل» إنما تكون تأكيدا إذا كانت تابعة، دونها إذا كانت مضافة. وقد يقال: بأن الألف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه، و «كل» تفيد العموم في أجزاء «كل» من المراتب.

فإذا قلت: كل الرجال، أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب جمع الرجل، وأفادت «كل» استغراق الآحاد، فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد. ومن هنا يظهر أنها لا تدخل في المفرد، والمعرف بالألف واللام إذا أريد بكل منهما العموم.

---

(١) ينظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول، بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام: مظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ)، تحقيق: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، بإشراف: د محمد عبد الدايم علي، رسالة دكتوراه (جامعة أم القرى)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م (٢٥/١).

(٢) قاله صاحب الإبهاج: (قال الشيخ الإمام والدي أطال الله بقاه والذي يظهر أنها إذا أضيفت إلى معرفة فإن كان مفردا كانت لاستغراق أجزائه ويلزم منه المجموع) أ هـ. الإبهاج في شرح المنهاج: شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م (٩٥/٢)، و(١٢٣٦/٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٨٧/٤).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) اعترض الزركشي رحمه الله تعالى- لما ذكره السبكي -رحمه الله تعالى في كتابه: الإبهاج في شرح المنهاج (١٢٣٨/٤).

وقد نص عليه ابن السراج في الأصول قلت: ولهذا منع دخول الألف واللام على «كل»، واعترض قول النحويين: بدل الكل من الكل[١]، ولك أن تقول: لما لا يجوز الدخول على أن "كل» مؤكدة، كما هو أحد الاحتمالين عنده في المجموع المعرف.

قيل: ومن دخولها على المفرد المعرفة قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ﴾[٢]، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: [٣] «كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه» [٤]، والظاهر أن هذا من قسم المعرف المجموع، لأن المقصود به الجنس، فهو جمع في المعنى، ومثله قوله -عليه الصلاة والسلام-: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ» [٥]. نعم، إن أريد بالناس واحد صح تمثيله.

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظا فيجوز فيها الوجهان: الإفراد والجمع، قال الله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [٦]، وقال: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [٧]، وقوله: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٨]، وهذا كله إذا لم يكن في حيز النفي، فإن كانت في حيزه كان الكلام منفيا، واختلف حكمها بين أن يتقدم النفي عليها وبين أن تتقدم هي على النفي، فإذا تقدمت على حرف النفي نحو كل القوم لم يقم، أفادت التنصيص على انتفاء كل فرد فرد كما تقدم، وإن تقدم النفي عليها مثل لم يقم كل القوم لم يدل إلا على نفي المجموع، وذلك يصدق بانتفاء القيام عن بعضهم، ويسمى الأول: عموم السلب، والثاني: سلب العموم، من جهة أن الأول يحكم فيه بالسلب عن كل فرد، والثاني لم يفد العموم في حق[٩] كل أحد، بل إنما أفاد نفي الحكم عن بعضهم، قال القرافي[١٠]: وهذا

---

(١) شرح (قواعد الإعراب لابن هشام): محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت ٩٥٠ هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م (٢٩/١).

(٢) سورة آل عمران [الآية: ٩٣]

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٨٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري بغير لفظ: "وَكُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ المَعْتُوهِ"، صحيح البخاري (٤٦/٧) في باب الطلاق.

(٥) أخرجه مسلم (٢٠٣/١)، في باب فضل الوضوء، حديث رقم (٢٢٣).

(٦) سورة ص [الآية: ١٩].

(٧) سورة البقرة [الآية: ٢٨٥].

(٨) سورة البقرة [الآية: ١١٦]، وسورة ص [الآية: ١٩].

(٩) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٨٩/٤).

(١٠) القرافي صاحب كتاب الفروق.

شيء اختصت به "كل» من بين سائر صيغ العموم[١].

وهذه القاعدة متفق عليها عند أرباب البيان، وأصلها قوله - عليه السلام -: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[٢]، لما قال له ذو اليدين «أقصرت الصلاة أم نسيت؟ وقول ذي اليدين له: قد كان بعض ذلك» [٣]، ووجهه أن السؤال بـ» أم «عن أحد الأمرين لطلب التعيين عند ثبوت أحدهما عند المتكلم على وجه الإبهام، وإذا كان السؤال عن أحدهما؛ فالجواب إما بتعيين أحدهما أو بنفي كل منهما، فكان قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، لنفي كل واحد منهما، ولكن بالنسبة إلى ظنه - صلى الله عليه وسلم -، فلو كان يفيد نفي المجموع، لا نفي كل واحد منهما، لكان قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» غير مطابق للسؤال، ولم يكن في قول ذي اليدين قد كان بعض ذلك جواب له، فإن السلب الكلي يناقضه الإيجاب الجزئي. وقد ذكروا في سبب ذلك طرقا منه: أن النفي مع تأخر «كل» متوجه[٤] إلى الشمول دون أصل الفعل، بخلاف ما إذا تقدمت فإن النفي حينئذ يتوجه إلى أصل الفعل.

قال الجرجاني [٥]: من حكم النفي إذا دخل على كلام، وكان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه النفي إلى ذلك التقييد دون أصل الفعل، فإذا قيل: لم يأت القوم مجتمعين، كان النفي متوجها إلى الاجتماع الذي هو قيد في الإتيان دون أصل الإتيان، ولو قال قائل: لم يأت

---

(١) ينظر: عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م (ص ١٩٩). وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢٩٧/١).

(٢) عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ جَالِسٌ". أخرجه الإمام مالك في الموطأ: (٩٤/١) في باب ما يفعل من سلم في ركعتين، حديث رقم (٥٩). ومسلم في صحيحه (٤٠٤/١) في باب السهو في الصلاة، حديث رقم (٥٧٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٩٠/٤).

(٥) هو الشريف الجُرجاني (٧٤٠- ٨١٦ هـ / ١٣٣٩ -١٤١٣ م) هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، فلكي وفقيه وفيلسوف ولغوي. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا (١٩٦/٢) رقم (١٧٧٤).

القوم مجتمعين، وكان لم يأته أحد منهم، لقيل له: لم يأتوك أصلا، فما معنى قولك: مجتمعين، فهذا مما لا يشك فيه عاقل، والتأكيد ضرب من التقييد [١].

وهنا أورد الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- بعض التنبيهات:

الأول: أورد على قولهم: إن تقدم النفي على «كل» لسلب العموم، ولا يفيد الاستغراق قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [٢]؛ فينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم ينتقض النفي، فإن انتقض فالاستغراق باق كالآية، ويكون لعموم السلب.

ومنه: ما كل رجل إلا قائم، وسببه أن النفي للمجهول، وما بعد «إلا «لا تسلط للنفي عليه، لأنه مثبت، وهو في المفرغ مستند لما قبلها، وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفي والاستثناء.

الثاني: أن حكم النهي فيما سبق حكم النفي، فإذا قلت: لا تضرب كل رجل أو كل الرجال، كان النهي عن المجموع لا عن كل واحد.

ولو قلت: كل الرجال لا تضرب، كان عموما في السلب بالنسبة إلى كل فرد، ولذلك قال الفقهاء: لو قال: والله لا كلمت كل رجل، إنما يحنث بكلامهم كلهم، فلو كلم واحدا لم يحنث، وهذا وإن لم يكن نهيا فهو في حكمه[٣].

وقد ردّ بعضهم هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ﴾[٤]، وقال أيضا في نفس الآية: ﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ﴾ [٥]، ونظائره، فإنه لم يزل العلماء يستدلون به على ثبوت الحكم لكل فرد، وكذلك قال الفقهاء فيما لو قال: والله لا أطأ كل واحدة منكن، يكون موليا من كل واحدة، ويتعلق بوطء كل واحدة الحنث، ولزوم الكفارة، وهذا يدل على أنه لا فرق بين تقدم النفي وتأخره.

---

(١) ينظر: شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ): عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦ هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (ت ١٣٤٦ هـ)، تحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م (٢٦/٢). وفتح الباقي على منظومة المراقي (١٩٣/١).

(٢) سورة مريم [الآية: ٣٩].

(٣) ينظر: ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٩١/٤).

(٤) سورة الأنعام [الآية: ١٥١]، وسورة الإسراء [الآية: ٣١].

(٥) سورة الأنعام [الآية: ١٥١].

وهذا الاعتراض مبني على أن الحكم السابق لا يختص ب «كل»، بل يتعدى إلى سائر صيغ العموم، كقولك: لا تضرب الرجال، وبه صرح بعضهم.

قال: إلا أن يكون هناك قرينة تقتضي ثبوت النهي لكل فرد، وجعل هذا واردا على قول الأصوليين: إن دلالة العموم كلية، ولم يفصلوا في النفي والنهي بين تقديمها وتأخيرها، وجعل مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ﴾[1]، إنما ثبت العموم فيه لكل فرد بقرينة، أو بجعل الألف واللام والإضافة في مثل ذلك لمجرد الجنس لا العموم للقرينة ونحوه. ذكره صاحب «التبيان في علم البيان [2]» في صيغة التثنية والجمع مع «كل» فقال: إذا قلت: لا تضرب الرجلين كليهما كان النهي ليس بشامل، ومن ثم قالوا: ولكن اضرب أحدهما، وكذلك لا تأخذهما جميعا، ولكن خذ واحدا منهما. لكن تقدم عن القرافي التصريح بأن هذا الفرق بين تقدم النفي وعدمه [3] من خصائص «كل «والظاهر أنه لا يختص، بل ما دل على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك، فإذا قلت: ما رأيت رجالا، أو ما رأيت رجلين، أو ما أكلت رغيفا أو ما رأيت رجلا وعمرا، كل ذلك سلب المجموع، لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب.

الثالث: قولهم: إن السالبة الكلية تقتضي نفي الحكم عن كل فرد وقد منعه بعضهم مدعيا أنها اقتضت نفي الحقيقة من حيث هي هي، والمستلزم ذلك نفي الحكم عن كل واحد، وعن الجملة، وقد صرح بذلك جماعة من الأصوليين، وحينئذ فلا يكون «كل «تأكيدا، بل دل على معنى آخر، وهو نفي الحقيقة المستلزم لنفي الإفراد، وهو مردود، لأن «كلا، وكلما، ولا شيئا، ولا واحدا «، وسائر كلمات السور، إنما يستعمل باعتبار الأفراد لا باعتبار الحقيقة، لأن اعتبار الحقيقة إنما يتأتى في الطبيعية لا في المسورة.

الرابع: هذا حكمها في النفي، وسكتوا عن حكمها في الشرط، والظاهر أن تقدمها عليه كتقدمها على النهي، فيكون الشرط عاما لكل فرد، فإذا قلت: كل رجل إن قام فاضربه، وكل عبد لي إن حج فهو حر، فمن حج منهم عتق، فلو قدمت الشرط، فقلت: إن حج كل عبد من عبيدي

---

(١) سورة الأنعام [الآية: ١٥١]، وسورة الإسراء [الآية: ٣١].

(٢) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف بن نبهان الأنصاري الزملكاني، نسبة الى زملكا بالشام، أبي المكارم، كمال الدين، كان فاضلا، خيرا، متميزا في علوم متعددة، وهو جدّ الكمال الزّملكاني المشهور، له من المصنفات: «التبيان في علم البيان»، و»رسالة في الخصائص النبويّة»، وغيرهما، توفي سنة (٦٥١). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣١٦/٨)، وشذرات الذهب، لابن العماد (٤٣٢/٧)، وكشف الظنون، لحاجي خليفة (٣٤١/١).

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٩٢/٤).

فهم أحرار، لا يعتق أحد منهم حتى يحج جميعهم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا ﴾ (١).

الخامس: جميع ما تقدم في «كل «من إفادتها استيعاب جزئيات ما دخلت عليه إن كان نكرة أو جمعا معرفا، وأجزائه إن كان مفردا معرفة، لا فرق فيه بينه وبين أن تكون مستقلة أو تابعة مؤكدة، مثل أخذت العشرة كلها، وجاء القوم كلهم ونحوه مما يدخل فيه التأكيد، لكن العموم فيها مستفاد من الصيغة المؤكدة، و «كل «جاءت للتنصيص على الأفراد، وعدم احتمال التخصيص، وهل يفترق الحال إذا وقعت مؤكدة بين تقديمها (٢) على نفي أو تقديم النفي عليها، نحو لم أر القوم كلهم، والقوم كلهم لم أرهم، فيكون الأول لسلب العموم، والثاني لعموم السلب كما إذ تقدم في المضافة؟ قال القرافي: لم أر فيه نقلا، ويحتمل طرد الحكم في البابين، ويحتمل أن التفرقة من حقائق المستقلة دون التابعة، ورجح هذا لأن وضع التأكيد تقرير السابق، فلو تقدم النفي عليه لا يعم، فيبطل حكم العموم. قلت: لكن صرح ابن الزملكاني (٣) في «البرهان» بالاحتمال الأول، وهو التسوية (٤).

المطلب الثاني: تحليل طريقة الزركشي في عرض دلالة «كل».

الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى-، في كتابه «البحر المحيط»، يقدّم طريقة متميزة في تناول المسائل الأصولية، ومن بينها دلالة لفظ «كلّ». تحليله يتسم بالجمع بين النظر اللغوي والجدل الأصولي، ويعتمد على عرض الأقوال المختلفة، ثم التحقيق والترجيح بينها. إليك تحليلًا لطريقته في عرض دلالة «كل»:

١. المنهج الجدلي في العرض، الزركشي-رحمه الله تعالى-، لا يكتفي ببيان الرأي الذي يرجحه، بل يعرض مذاهب العلماء في المسألة، مثل: قول من يرى أن «كل» تفيد العموم الحقيقي، ومن يرى أنها ظاهرة في العموم وليست نصًا، ومن يشترط السياق في تحديد دلالتها.

ويُورد أدلة كل مذهب، ثم يناقشها نقديًا، ما يوضح عمق منهجه المقارن.

---

(١) سورة الأنعام [الآية: ٢٥]، وسورة الأعراف [الآية: ١٤٦].

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٩٣/٤).

(٣) سبقت الترجمة له.

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٩٤/٤).

٢. التحقيق اللغوي ينظر الزركشي-رحمه الله تعالى-، إلى «كل» من جهة الاستعمال العربي، ويستشهد بالقرآن الكريم والشعر العربي والحديث، ما يدل على عنايته بالدلالة الاستعمالية، وليس فقط النظر التجريدي.

مثال: قد يناقش الفرق بين «كل رجل جاء» و»جاء كل رجل»، وينبه إلى أثر التقديم والتأخير على الدلالة.

٣. التفريق بين دلالة «كل» منفردةً ومقترنة، ويفرق الزركشي بين «كل» إذا كانت مضافة إلى نكرة: مثل «كل رجل»، ويُرجح دلالتها على العموم، أو مضافة إلى معرفة: مثل «كل الناس»، وهنا قد يناقش إمكان التخصيص.

٤. العناية بالتخصيص، يرى الزركشي-رحمه الله تعالى-، أن دلالة «كل» على العموم قابلة للتخصيص، ويعرض صور التخصيص: بالعقل، أو الحس، أو العرف، أو النص.

ويُبرز أنه حتى لو قلنا بأن «كل» تفيد العموم، فإن هذا العموم ليس مرادًا دائمًا، بل قد يرد التخصيص عليه.

٥. الترجيح بين الأقوال، بعد العرض، يرجّح الزركشي-رحمه الله تعالى-، أن «كل» ظاهرة في العموم لا نص فيه، ويُعلل ذلك بأن القرائن والسياقات قد تُصرفها عن ظاهرها.

المطلب الثالث: مرتبة «كل» مقارنة ببقية ألفاظ العموم عند الزركشي.

لقد ذكر الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- أن لفظ «كل» هي من أقوى صيغ العموم عنده، وقد استدل على ذلك بجمع الأقوال من النحويين والأصوليين الذين قالوا بأنها أقوى صيغ العموم؛ وبيّن -رحمه الله تعالى- سبب ذلك؛ بأنها تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد. تقول: كل الناس، وكل القوم، وكل رجل، وكل امرأة.

وذكر بعض أقولهم، ومنهم: قال القاضي عبد الوهاب [1]: ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعم منها، ولا فرق بين أن تقع مبتدأ بها أو تابعة، تقول: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وجاءني القوم كلهم فيفيد أن المؤكد به عام.

(١) القاضي عبد الوهّاب المالكي، سبقت الترجمة له في (ص: ٨).

قال سيبويه: معنى قولهم: كل رجل: كل رجال، فأقاموا رجلا مقام رجال، لأن رجلا شائع في الجنس. والرجال الجنس، ولا يؤكد بها المثنى استغناء عنه «بكلا، وكلتا «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، فلا يقال: جاء زيد كله

قال القرافي: وهذا شيء اختصت به (كل) من بين سائر صيغ العموم، قال: وهذه القاعدة متفق عليها عند أرباب البيان، وأصلها قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- «كل ذلك لم يكن» لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت [١].

وإذا عرفت هذا في معنى (كل) فقد تقرر أن لفظ (جميع) هو بمعنى (كل) الإفرادي، وهو معنى قولهم: أنها للعموم الإحاطي، وقيل: يفترقان من جهة كون دلالة (كل) على فرد بطريق النصوصية، بخلاف (جميع).

وفرقت الحنفية بينهما بأن (كل) تعم الأشياء على سبيل الانفراد، و(جميع) تعمها على سبيل الاجتماع، وقد روي أن الزجاج حكى هذا الفرق عن المبرد [٢].

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: (٨٤/٤). والفوائد السنية في شرح الألفية: البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، تحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - مصر [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - السعودية]، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م (١٣٠٨/٣).

(٢) ينظر: فتح الباقي على منظومة المراقي: محمد بن محمد محمود بن محمد المصطفى بن ديَّ اليعقوبي الأعمامي (١٩٣/١).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا وحبيبنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبعد إتمام هذا البحث، هذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

١. كان الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- من كبار العلماء الفضلاء وكان موسوعة علميّة؛ لأنه لم يقصر نفسه على فن واحد، ولكنه تناول علوماً مختلفة واتجاهات متعددة، ومؤلفاته تشهد له بذلك، وهذا حال غالب العلماء ولا سيما المتقدمون منهم.

٢. يعدُّ كتاب البحر المحيط جامعاً لما سبقه من المؤلفات الأصولية، وما بعده لا يخلو من الاستفادة منه، وبه اكتملت اركان علم الأصول، وفيه نضجت مباحثه وتمت مسائله، فقد تناول المؤلف في هذا الكتاب جميع المسائل المتعلقة بأصول الفقه، ابتداء ببعض المقدمات المرتبطة بهذا العلم، ومرورا بالأبواب التي هي من صميمه، وانتهاء بالقضايا المتعلقة بالاجتهاد والتقليد.

٣. إن الإمام الزركشي كان ينقل الأقوال بعبارات أصحابها كما هي، وأنه كان يوثقها من مصادرها ومن مضانها، خصوصاً عند اختلاف النقل عنهم.

٤. قسّم الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- ألفاظ العموم التي ذكرها في كتابه بقوله: «الذي يفيد العموم إما أن يفيده من جهة اللغة، أو العرف، أو العقل.

٥. ذكر الإمام الزركشي رحمه الله تعالى أن كل هي من أقوى صيغ العموم عنده؛ لأنها تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد.

٦. استدل الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- في تحليليه للفظ «كل» من كتب اللغة وكلام الأصوليين والفقهاء -رحمهم الله تعالى جميعا- وبيّن مرتبتها.

وصلى الله وسلم على سيّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. الإبهاج في شرح المنهاج: شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣. الإشارة في أصول الفقه: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤. الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية (مكة المكرمة) - دار البشائر الإسلامية (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥. أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) تحقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية [ت ١٣٩٥ هـ]، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد بالهند (وصورته دار المعرفة - بيروت، وغيرها).

٦. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٧. البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٨. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير

الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ (٣٩٠-٣٩١).

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

١٠. تاريخ الأدب العربي أحمد حسن الزيات (١٦ جمادى الآخرة ١٣٠٣ هـ/٢ إبريل ١٨٨٥ - ١٦ ربيع الأول ١٣٨٨ هـ/١٢ مايو ١٩٦٨)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

١١. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، أصل التحقيق: ٣ رسائل دكتوراة - قسم أصول الفقه في كلية الشريعة بالرياض، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م (٢٣٥١/٥).

١٢. ترتيب المدارك وتقريب المسالك: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م (٢٢٠/٧).

١٣. حاشية البناني على شرح الجلال.

١٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، ط٢، (١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م)، (١٣٤/٥).

١٥. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، حقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

١٦. شذرات الذهب في اخبار من ذهب: لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (٣٣٥/٦).

١٧. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام): محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت ٩٥٠ هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٨. شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ): عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦ هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (ت ١٣٤٦ هـ)، تحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٩. شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).

٢٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، الطبعة: الخامسة.

٢١. شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد بن عبد الصديق الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، (ت٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢٢. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢٣. شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، تحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٢٤. صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

٢٥. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٢٦. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢٧. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ط١ ١٤٠٧ ه. وطبقات الشافعية، لأبى بكر بن هداية الله الحسنى، تحقيق عادل نويهيض، (ت ١٠١٤ ه)، منشورات دار الافاق الجديدة، ١٩٨٢م.

٢٨. عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م (ص ١٩٩). وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.

٢٩. فتح الباقي على منظومة المراقي: محمد بن محمد محمود بن محمد المصطفى بن ديَّ اليعقوبي الأعمامي.

٣٠. فصول البدائع في أصول الشرائع: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي (ت ٨٣٤هـ)، تحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.

٣١. الفوائد السنية في شرح الألفية: البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، تحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - مصر [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - السعودية]، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٣٢. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ)، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، الطبعة: الأولى، مطبعة سنده ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م.

٣٤. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ) وبهامشه: «أصول البزدوي» [وقد تم وضعها بأعلى الصفحات في هذه النسخة الإلكترونية]، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، الطبعة: الأولى، مطبعة سنده ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م.

٣٥. كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: للعالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، أعادت طبعة بالأوفسيت، مكتبة المثنى بغداد.

٣٦. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٧. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٨. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

٣٩. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

٤١. الموطأ: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٢. نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٣. نهاية السول شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٤. نهاية الوصول إلى علم الأصول، بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام: مظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ)، تحقيق: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، بإشراف: د محمد عبد الدايم علي، رسالة دكتوراه (جامعة أم القرى)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٥. هدية العارفين في أسماء المؤلفين واثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، (ت١٣٣٩هـ)، طبعة إستانبول سنة ١٩٥١م.

٤٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٤٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.